النشرة اليومية

٢٧ نوفمبر, ٢٠٢٥

هيئة السوق المالية تفتح سوق نمو – السوق الموازية أمام فئات جديدة من المستثمرين

وافق مجلس هيئة السوق المالية على مجموعة من التعديلات التي تهدف إلى تسهيل متطلبات تأهيل المستثمرين كأطراف مؤهلة في سوق نمو – السوق الموازية. تشمل التعديلات فتح السوق الموازية أمام حاملي درجة البكالوريوس في عدد محدد من التخصصات المرتبطة بمجال الأوراق المالية، واستبعاد متطلبات التداول ربع السنوية، إضافة إلى خفض الحد الأدنى لمتطلب الاستثمار. وتهدف هذه التغييرات إلى توسيع نطاق الوصول إلى السوق من خلال توسيع تعريف المستثمرين المؤهلين، مما يعزز السيولة عبر قاعدة أوسع وأكثر تنوعًا من المستثمرين.

وبموجب التعديلات، أصبح خريجو درجة البكالوريوس في تخصصات المالية والاستثمار أو المحاسبة مؤهلين الآن للاستثمار في سوق نمو. وقد ساهم ذلك في توسيع قاعدة المستثمرين المؤهلين، التي كانت تشمل سابقًا فقط الحاصلين على درجة الماجستير في تخصصات المحاسبة، المالية، وغيرها من المجالات المرتبطة بالأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك، كانت القاعدة تشمل أيضًا الأفراد الحاصلين على شهادات مهنية مثل زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) أو أي شهادات مهنية أخرى معتمدة مسبقًا.

علاوة على ذلك، خففت هيئة السوق المالية المعايير الخاصة بالمستثمرين الأفراد الراغبين في الاستثمار في سوق نمو. ففي السابق، كان يُشترط على المستثمرين إتمام ما لا يقل عن 10 صفقات ربع سنويًا في السوق خلال آخر 12 شهرًا بقيمة إجمالية تبلغ 40 مليون ريال. وقد ألغى التعديل شرط التداول ربع السنوي وخفّض الحد الأدنى لقيمة الصفقات المنفذة إلى 20 مليون ريال خلال آخر 12 شهرًا.

كما سمحت الهيئة للأفراد الذين يشغلون أو شغلوا منصبًا في مجلس الإدارة أو لجانه المتخصصة لشركة مدرجة في نمو بالاستثمار في السوق الموازية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح مصطلح "المستثمر المؤهل في السوق الموازية" مخصصًا الآن للفئات المسموح لها بالاستثمار في سوق نمو.

ومن المتوقع أن تحفز التغييرات التنظيمية، التي تفتح السوق الموازية أمام قاعدة أوسع من المستثمرين المؤهلين، نشاطًا أكبر في التداول وتحسينًا في السيولة. ويمكن أن يشكل ذلك أيضا عامل جذب محتمل للشركات ذات القيمة السوقية الصغيرة للنظر في الإدراج في سوق نمو. ومن ثم، تدعم هذه التعديلات الهدف الأوسع لرؤية 2030، الذي يسعى إلى تشجيع القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية وزيادة مساهمة الأسواق المالية في الاقتصاد الكلي. يوجد حاليا 126 شركة مدرجة في سوق نمو بإجمالي قيمة سوقية تبلغ 43,204 مليون ريال سعودي، موزعة على 17 قطاعا. وقد تراجع سوق نمو خلف السوق الرئيسي، منخفضا بنسبة 23.7% منذ بداية العام مقارنة بتراجع تاسي بنسبة 11.6% منذ بداية العام.

الرسم البياني النسبي للأسعار

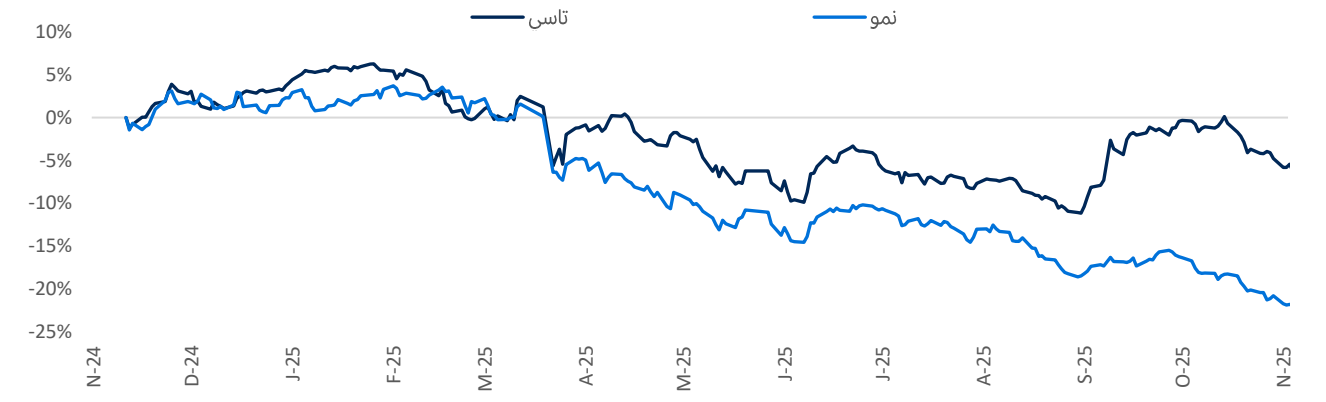

المصدر: بلومبرغ، أبحاث العربي المالية

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.